المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)
Palestinian Association for Human Rights (Witness)

التقرير السنوي لعام 2025

حقوق الإنسان الفلسطيني

الاثنين، 4 أيار/ مايو 2026

الفهرس

المقدمة:
أولًا: الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان:
ثانيًا: علاقة المؤسسات الرسمية اللبنانية باللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2025
1. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:
2. مديرية الشؤون السياسية واللاجئين ومديرية الأمن العام اللبناني:
3. المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي:
4. الجيش اللبناني واللاجئون الفلسطينيون:
ثالثًا: الأونروا في العام 2025:
1. في قطاع التعليم:
2. على صعيد الخدمات الصحية:
3. تقادم البنى التحتية في المخيمات الفلسطينية:
4. تراجع برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية:
5. برنامج التوظيف في الأونروا خلال العام 2025:
6. مخيم نهر البارد:
7. الأونروا والحيادية و انعكاسها على موظفي الأونروا:
8. توصيات لعمل الأونروا:
رابعًا: واقع المرأة الفلسطينية في لبنان خلال عام 2025:
1. الحقوق الاقتصادية والمهنية - تمييز بنيوي يفاقم تأنيث الفقر:
2. تراجع خدمات الأونروا و انعكاساته على النساء:
3. الحقّ في الصحة - هشاشة مضاعفة للنساء:
4. النساء الفلسطينيات كفاعلات في الصمود المجتمعي:
خامسًا: واقع الطفل الفلسطيني في لبنان خلال عام :2025
1. التحديات التعليمية:
2. تقليص الخدمات لوكالة الأونروا:
3. ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية:
سادسًا: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان في العام 2024:
سابعًا: الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عام 2025
التوصيات:

المقدمة:

شهد عام 2025 العديد من التطورات السياسية والاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام. يأتي هذا التقرير السنوي لتوثيق أبرز الأحداث والقرارات التي شكلت المشهد العام، مع التركيز على علاقة المؤسسات اللبنانية باللاجئين الفلسطينيين، والتغيرات القانونية والسياسية التي طرأت على أوضاعهم.

على الرغم من الجهود التي بذلتها لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والمؤسسات الدولية، ما تزال العقبات القانونية تشكّل عائقًا بنيويًا يحدّ من تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين. ويسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه التحديات، وتوثيق أبرز التحركات التي قامت بها الجهات المعنية لمواجهتها.

جانب آخر محوري في التقرير هو تحليل أداء وكالة الأونروا خلال العام 2025، في ظلّ الأزمات المالية والسياسية التي عصفت بها. ركزت الوكالة على تقديم خدماتها التعليمية والصحية والإغاثية، لكنها واجهت عراقيل عديدة، بما في ذلك تراجع التمويل الدولي، وتزايد الضغوط السياسية. نناقش في هذا التقرير كيفية تعامل الوكالة مع هذه التحديات، وتأثير ذلك على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

أخيرًا، يستعرض التقرير التطورات الأمنية والسياسية التي أثرت على مخيمات اللاجئين، مع تحليل لمدى نجاح الجهود المحلية والدولية في تحقيق استقرار نسبي داخل هذه التجمعات السكنية.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل وموضوعي للأحداث التي شهدها عام 2025، من خلال استعراض القضايا الرئيسية التي أثرت على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعلى القضية الفلسطينية ككل، وتقديم توصيات لتعزيز سبل التعامل مع التحديات المستقبلية.

أولًا: الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

بناءً على التطورات الحالية في عام 2025، ومطلع عام 2026، يمرّ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان بمرحلة حرجة تتسم بالجمود التشريعي من جهة، ومحاولات إصلاحية خجولة من جهة أخرى، وسط أزمة اقتصادية خانقة.

الإطار القانوني العام: تصنيف الأجنبي الخاص: ما يزال القانون اللبناني يعامل الفلسطيني كـ"أجنبي من نوع خاص".

الهوية القانونية: ينقسم الفلسطينيون قانونيًا إلى:

- **المسجلون لدى الأونروا والدولة:** يحملون بطاقات هوية خاصة.
- **المسجلون لدى الدولة فقط (NR):** لا يستفيدون من خدمات الأونروا.
- **فاقدو الأوراق الثبوتية (Non-IDs):** الفئة الأكثر هشاشة قانونيًا، حيث يواجهون صعوبات في التنقل والزواج وتسجيل المواليد.

الحقّ في العمل (قيود مستمرة واستثناءات هشة): ما يزال الفلسطيني ممنوعًا من ممارسة أكثر من 39 مهنة (المهن الحرة كالطب، والهندسة، والمحاماة، والصيدلة...) لأنها تتطلب الانتساب للنقابات التي تشترط الجنسية اللبنانية.

التسهيلات الأخيرة (2026/2025): شهد مطلع عام 2026 تراجعًا في بعض الاستثناءات التي كانت تمنح للممرضين، حيث فرضت قرارات إدارية جديدة قيودًا إضافية لاستصدار رخص العمل، مما جعل "حقّ العمل" رهينة لقرارات وزارية متقلبة وليست قوانين ثابتة.

إجازة العمل: ما يزال اللاجئ ملزمًا بالحصول على إجازة عمل، بالرغم من إعفائه من الرسوم بقرار من وزارة العمل منذ عام 2010.

حقّ التملك: منذ تعديل القانون رقم 2001/296، يُحظر على الفلسطينيين تملك العقارات بأي شكل من الأشكال (شقة، أو أرض، أو حتى عبر التوريث).

الوضع في 2025: ما يزال هذا الملف مغلقًا تمامًا، ويواجه اللاجئون في المخيمات قيودًا مشددة في إدخال مواد البناء لترميم منازلهم، مما يفاقم الأزمة السكنية والإنسانية.

ثانيًا: علاقة المؤسسات الرسمية اللبنانية باللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2025:

1. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني هي هيئة حكومية استشارية تأسست عام 2005. تهدف اللجنة إلى معالجة القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالتعاون مع الحكومة اللبنانية، والمؤسسات الرسمية والدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). تتنوع مهام اللجنة وتشمل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والأمنية المتعلقة بحياة اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها.

تشير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) إلى الدور المتنامي الذي تضطلع به لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني خلال عام 2025، ولا سيما على مستوى إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العامة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. ويبرز ذلك بشكل خاص من خلال مشاركة المديرة التنفيذية للجنة، السيدة ندين الماروق، ضمن الوفد اللبناني في جلسات الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث قدّمت مداخلة رسمية عكست التزام الدولة اللبنانية، عبر اللجنة، بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم، مع التمسك بأحكام الدستور اللبناني ومبدأ رفض التوطين[1].

وتثمّن المؤسسة كذلك الدور الذي تضطلع به اللجنة في تمثيل الدولة اللبنانية ضمن الأطر الدولية ذات الصلة بعمل وكالة الأونروا، ولا سيما من خلال مشاركتها في اللجنة الاستشارية للوكالة وترؤس لبنان للجنة الحيادية، بما يعزّز الدفاع عن ولاية الأونروا ودورها الإلزامي في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

تشير مؤسسة (شاهد) إلى أن اللجنة قد أسهمت في صياغة الرؤية المشتركة التي انبثقت عن القمة اللبنانية الفلسطينية في أيار/ مايو 2025، والتي أكدت على حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية، وهي تشرف على تنفيذ خطة تسليم السلاح التي جرت عبر خمسة مراحل زمنية، كذلك تعمل اللجنة على تأمين الغطاء السياسي للجيش اللبناني لتنفيذ الجوانب التقنية من سحب السلاح.

[1] الموقع الإلكتروني للجنة الحوار اللبناني، المديرة التنفيذية للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني مشاركةً في الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان: الدولة اللبنانية تؤكد التزامها المستمر بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم مع احترام الدستور اللبناني ومبدأ رفض التوطين. للمزيد انظر: https://2h.ae/KLuBu

2. مديرية الشؤون السياسية واللاجئين ومديرية الأمن العام اللبناني:

استمرت مديرية الشؤون السياسية واللاجئين في إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، من خلال تتولى مسؤولية تسجيل المواليد، والوفيات، وحالات الزواج والطلاق في سجلات خاصة باللاجئين الفلسطينيين. هي الجهة المنوط بها إصدار "بطاقة الهوية" الخاصة باللاجئين. وتُعدّ السجلات الموجودة في هذه المديرية هي المرجع الوحيد الذي يثبت الوجود القانوني للاجئ الفلسطيني فوق الأراضي اللبنانية منذ النكبة. وتنسيق الخدمات مع وكالة الأونروا، دون أي تغييرات تذكر في سياساتها أو إجراءاتها.

فيما يتعلق بوثائق السفر، استمرت المديرية العامة للأمن العام اللبناني في منح وتجديد الوثائق البالغ مدتها خمس سنوات للمسجلين لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين ولدى الأونروا، وثلاث سنوات للمسجلين لدى المديرية فقط[2].

وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على تعديلات قانونية محدودة، ما تزال القيود القانونية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين في مجالات العمل والتملك قائمة، ولم تشهد أي تطورات ملحوظة خلال عام 2025.

وفي ما يتعلق بفاقدي الأوراق الثبوتية، لم يُسجَّل خلال عام 2025 صدور تعديل تشريعي شامل يعالج أوضاع هذه الفئة بصورة جذرية. إلا أن المعالجة استمرت عبر آليات إدارية فردية تخضع لتقدير السلطات المختصة، استنادًا إلى القوانين اللبنانية النافذة، ولا سيما القواعد الناظمة لإقامة الأجانب، ووثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. وتتعرض هذه الفئة، التي يقدّر عددها بنحو 3,500 الى 5,000 شخص، إلى استمرار وجود صعوبات إجرائية وقانونية تواجهها، لا سيما في ما يتعلق بإثبات القيد، والحصول على مستندات رسمية، دون اعتماد إطار قانوني استثنائي خاص بهذه الفئة خلال العام المذكور.

كذلك يواجه اللاجئون الفلسطينيون المنتهية محكوميتهم نمطًا من الاحتجاز الإداري الممتد، حيث يتمّ تحويلهم من السلطات القضائية إلى دائرة الأمن العام؛ مما يحول الإجراء الإداري الروتيني إلى عقوبة إضافية غير قانونية تفتقر للمسوغ القضائي.

[2] موقع المديرية العامة للأمن العام: وقف منح وتجديد وثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان - صلاحية سنة. للمزيد انظر: https://www.general-security.gov.lb/ar/posts/363

3. المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي:

خلال عام 2025، لم تُسجّل المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) أي تغييرات جوهرية في مقاربة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، حيث استمرت في أداء مهامها الأمنية ضمن الأطر التقليدية في مختلف المناطق اللبنانية، بما في ذلك المخيمات الفلسطينية، دون اعتماد سياسات جديدة تُعالج أوضاع اللاجئين من منظور حقوقي، أو تُسهم في الحدّ من القيود المفروضة عليهم.

وفي هذا السياق، برزت قضية رسوم بيان السجل العدلي، فقد كان قد سُجّل سابقًا رفع قيمة الرسم المفروض على اللاجئين الفلسطينيين إلى مليون ليرة لبنانية، وهو ما أثار اعتراضات واسعة نظرًا لعدم تناسبه مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، ولما ينطوي عليه من إخلال بمبدأ المساواة.

وأمام ذلك، اضطلعت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، إلى جانب جهات حقوقية أخرى، بدور فاعل في متابعة هذا الملف، حيث قامت بإجراء مراجعات ومخاطبة الجهات المعنية، كذلك عملت على إبلاغ كل من وكالة الأونروا ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، بهدف الدفع باتجاه إعادة النظر في الرسم المفروض، والتأكيد على ضرورة احترام مبدأ عدم التمييز، وتخفيف الأعباء المالية عن اللاجئين الفلسطينيين.

وقد أسهمت هذه الجهود التراكمية في إحداث تراجع في القرار السابق، حيث صدر تعميم عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في 2025/9/20، وقّعه المدير العام اللواء رائد عبد الله، قضى بتخفيض الرسم إلى 500 ألف ليرة لبنانية، على أن يدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 2025/9/30، مع الإبقاء على سائر الإجراءات دون تعديل. وبالرغم من أن هذا الإجراء يُعدّ خطوة جزئية في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يعالج بشكل كامل الإشكالية المرتبطة بفرض رسوم تمييزية، ولا يرقى إلى تبنّي مقاربة قائمة على الحقوق تضمن المساواة الكاملة في المعاملة الإدارية[3].

4. الجيش اللبناني واللاجئون الفلسطينيون:

شهد عام 2025 تطورات متسارعة في العلاقة بين الدولة اللبنانية والوجود الفلسطيني في المخيمات، لا سيما على مستوى المقاربة الأمنية وإدارة ملف السلاح، في موازاة استمرار التحديات الحقوقية المرتبطة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وقد تداخلت خلال العام مسارات الحوار السياسي

[3] الموقع الإلكتروني للجنة الحوار اللبناني، اجتماع رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ومديرة الأونروا مع وزير الداخلية: نحو شراكة لتعزيز الحقوق والخدمات. للمزيد انظر: https://2h.ae/KLuBu

والإجراءات الميدانية مع وقائع أمنية أثارت نقاشًا واسعًا حول حدود استخدام القوة، وضمانات حماية الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحقّ في الحياة والكرامة الإنسانية.

وفي هذا السياق، يتناول هذا القسم أبرز التطورات التي شهدها ملف تسليم السلاح الفلسطيني إلى الجيش اللبناني، ضمن الآلية التي أُقرّت رسميًا، إلى جانب رصد الانعكاسات الحقوقية لبعض العمليات الأمنية في محيط المخيمات، وذلك في إطار مقاربة تستند إلى سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتوازن بين متطلبات الأمن وضمانات الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين.

فخلال عام 2025، شهد ملف تسليم السلاح الفلسطيني من المخيمات إلى الجيش اللبناني تطوّرًا بارزًا ضمن المسار الذي اتفق عليه في القمة اللبنانية–الفلسطينية في 2025/5/21 والاجتماعات اللاحقة للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التي أقرّت آلية تنفيذية وجدولًا زمنيًا لبدء تنفيذ عملية التسليم على مراحل[4].

المرحلة الأولى من عملية التسليم انطلقت في 2025/8/21 حين سلّمت الفصائل الفلسطينية أسلحة خفيفة من مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية لبيروت إلى الجيش اللبناني، ووُضعت تحت عهده، ممثلة الخطوة الافتتاحية في خطة أوسع لتجميع السلاح لدى الدولة[5].

المرحلة الثانية تلتها في 2025/8/28 حين أتمّ الجيش اللبناني استلام دفعات من السلاح الثقيل والمتوسط من مخيّمات الرشيدية، والبص، والبرج الشمالي، حيث وصل مجموعها إلى ثماني شاحنات محمّلة بأسلحة وذخائر متنوعة تمّ تسليمها إلى وحدات الجيش المختصة[6]. أما **المرحلة الثالثة** فتسلمها الجيش اللبناني من مخيمات برج البراجنة، ومار إلياس، وشاتيلا، في 2025/8/29[7].

وفي 2025/9/13 تمّ استكمال **المرحلة الرابعة** من الخطة، وشهدت هذه العملية استلام ثماني شاحنات إضافية من مخيّمَي عين الحلوة والبداوي، إذ قدّمت منظمة التحرير الفلسطينية خمس

[4] الموقع الإلكتروني للجنة الحوار اللبناني، بيان صادر عن اللجنة حول المرحلة الرابعة من عملية تسليم السلاح، 2025/9/13. للمزيد انظر: https://2h.ae/OUBdd

[5] موقع الجزيرة.نت، بدء المرحلة الأولى من تسليم سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان، 2025/8/21. للمزيد انظر: https://aja.ws/tsqxsq

[6] موقع قناة MTV، لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني: تسليم دفعات من السلاح الثقيل إلى الجيش، 2025/8/28. للمزيد انظر: https://www.mtv.com.lb/news/1606617

[7] موقع الجزيرة.نت، تسليم الدفعة الرابعة من سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان، 2025/9/13. للمزيد انظر: https://aja.ws/lhkvir

شاحنات من مخيم عين الحلوة، وثلاث شاحنات من مخيم البداوي، وتمّت معاينتها ووضعها في عهدة الجيش اللبناني وفق الإجراءات العسكرية المعتادة[8].

تمهّد هذه الخطوات المتتابعة، التي جرت وفق خطة مرحلية لتجميع السلاح الفلسطيني، لتهيئة الأرضية أمام مزيد من التعاون بين الجيش اللبناني والمرجعيات الفلسطينية بناءً على الحوار والتفاهم المشترك، بدل الانخراط في مواجهة، بما يعزّز من سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، ويمكّن الجيش من التعامل مع ملف السلاح بصيغة مؤسسية.

في تقدير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، لا يمكن مقاربة ملف السلاح الفلسطيني بمعزل عن مبدأ سيادة الدولة اللبنانية وبسط سلطتها القانونية على كامل أراضيها، بما في ذلك المخيمات، على أن يتمّ ذلك ضمن إطار يحترم الحقوق الأساسية للاجئين، ولا يُخضعها لأي اعتبارات أمنية أو إجرائية.

وفي المقابل، تبرز تعقيدات سياسية قائمة، حيث ما تزال قوى فلسطينية فاعلة، بما فيها قوى التحالف، تربط مقاربتها لهذا الملف بتوازنات إقليمية أوسع، وبسياقات الصراع العربي–الإسرائيلي، الأمر الذي يحدّ من إمكان معالجته كملف تقني أو أمني صرف.

وعليه، تؤكد المؤسسة أن أي معالجة جدية لهذا الملف تقتضي اعتماد مقاربة شاملة قائمة على الحوار، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والتاريخية المحيطة بالوجود الفلسطيني في لبنان، وتضمن في الوقت ذاته صون الكرامة الإنسانية، وعدم المساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين، أو استخدامها كورقة ضغط في سياق الترتيبات الأمنية.

على الجانب الآخر اتخذ الجيش اللبناني العديد من الإجراءات الأمنية المتعلقة بإغلاق بعض مداخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أو بناء أبراج مراقبة حولها (كما حدث في مخيمي البداوي والرشيدية)؛ حيث عمد إلى إغلاق بعض المداخل الفرعية، ووضع سواتر ضمن خطة أمنية تهدف إلى ضبط حركة الدخول والخروج من مخيم البداوي. وجاء بناء أبراج المراقبة حول مخيم الرشيدية ضمن مشروع أمني متكامل للجيش اللبناني في منطقة جنوب الليطاني، بهدف مراقبة المحيط للمخيم، بالرغم من تسليم السلاح الى الدولة اللبنانية.

[8] المرجع نفسه.

ولم يطرأ أي تحسن ملموس على بروتوكولات إدخال مواد البناء لمخيمات الجنوب؛ إذ ما تزال الإجراءات الأمنية المشددة تشكل العائق الأكبر أمام حركة الإعمار والترميم، مما يكرس حالة التردي العمراني القائمة.

ومن ناحيةٍ أُخرى، وخلال عام 2025، سُجِّلت حوادث خطيرة قامت المؤسسة بتوثيقها ميدانيًا تمثّلت في مقتل لاجئَين فلسطينيين على مداخل المخيمات الفلسطينية أو في محيطها، على يد عناصر من الجيش اللبناني، ما يثير تساؤلات جدّية حول قواعد استخدام القوة، واحترام الحقّ في الحياة. فقد قُتل اللاجئ الفلسطيني طارق شهاب مصطفى في 2025/10/5 على حاجز البركسات في أثناء خروجه من مخيم عين الحلوة، حيث أُطلقت عليه رصاصة واحدة من الخلف في أثناء محاولته الفرار، وفق شهادات عائلته، دون توجيه إنذار مسبق أو إطلاق نار تحذيري، وذلك أمام أفراد من عائلته، قبل أن يُنقل متأخرًا إلى المستشفى، ويُعلن عن وفاته نتيجة النزيف.

كذلك قُتل الشاب الفلسطيني بلال عبد الحميد (قريع) خلال مداهمة نفذها الجيش اللبناني في منطقة تلة المنكوبين المحاذية لمخيم البداوي، في أثناء البحث عن شخص مطلوب لم يكن موجودًا في المكان، حيث أُصيب بطلق ناري في البطن أدى إلى وفاته.

وتسلّط هاتان الحادثتان الضوء على مخاطر العمليات الأمنية في محيط المخيمات الفلسطينية، وعلى ضرورة التقيّد الصارم بمبادئ الضرورة والتناسب واستخدام القوة كملاذ أخير، وضمان إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في مثل هذه الوقائع، بما يكفل المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب، ويحمي الحقّ في الحياة وكرامة اللاجئين الفلسطينيين، دون المساس بواجب حفظ الأمن والنظام العام.

ثالثًا: الأونروا في العام 2025:

لم يكن حال العام 2025 أحسن حالًا من سابقاته من السنوات بخصوص خدمات الأونروا وتقديماتها للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بل لوحظ التراجع الواضح في مختلف الخدمات، بمبررات تتكرر كل عام ألا وهو العجز المالي في الموازنة السنوية للأونروا، وإحجام الممولين عن الإيفاء أو الالتزام بتعهداتهم، وبالتالي ينعكس هذا الواقع سنويًا على الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في شتى قطاع خدماتها، وفي مختلف مناطق الشتات.

وقد برز هذا الأمر واضحًا من خلال تصريحات المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في 2025/11/13 أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة، المعنية بالمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، إذ حذّر من أن الملايين من اللاجئين الفلسطينيين سيُحرمون من الخدمات الأساسية ما لم تحصل الوكالة على تمويل جديد وكبير. وأوضح أن محاولات تهميش الأونروا هي جزء من جهد أوسع لتغيير الأسس الراسخة للحلّ السياسي المستقبلي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقال لازاريني إن الأونروا تواصل تقديم 40% من جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية في غزة، ويستفيد مئات الآلاف من عمل الوكالة في مجال الصحة العامة. كذلك تقدم الوكالة دورات تعليمية حضورية لأكثر من 40 ألف طفل، وتدعم ما يقرب من 300 ألف آخرين من خلال منصات الإنترنت.

وأشار المفوض العام إلى أن "حملة تضليل شرسة" قد شوهت سمعة الوكالة، وخنقت التمويل اللازم لأداء دورها الحيوي. وقال إن التنفيذ المطرد لتدابير التقشف وضبط التكاليف، والتي تبلغ 150 مليون دولار في عام 2025، والإدارة الصارمة للتدفق النقدي قد ضمنت دفع رواتب جميع الموظفين تقريبًا حتى تاريخه. إلا أنه قال: "قد لا يكون من الممكن الحفاظ على عمليات الأونروا بالنطاق والجودة الحاليين"، حيث تواجه الوكالة عجزًا قدره مئتي مليون دولار حتى نهاية الربع الأول من عام 2026، ودخلها المتوقع لا يستوعب هذا العجز الكبير. ودعا لازاريني الدول الأعضاء إلى ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتحديد دور الأونروا "ضمن عملية سياسية محددة زمنيًا"، وتمويل توفير الخدمات الأساسية بالكامل حتى اكتمال هذه العملية. وقال إن "دعم الوكالة هو استثمار في المسار السياسي المُستقبلي، وتضامن حقيقي مع جميع الملتزمين بالسلام الدائم[9].

وبناء على هذا الواقع المتردي للأونروا وهذه المواقف المتشائمة للمفوض العام للوكالة فقد اتخذت الأونروا الكثير من الإجراءات التقشفية، والتي انعكست على قطاعات خدماتها المختلفة، ومنها:

[9] موقع أخبار الأمم المتحدة، الأونروا: نقص التمويل يهدد الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، 2025/11/13. للمزيد انظر: https://news.un.org/ar/story/2025/11/1143721

1. في قطاع التعليم:

في ظل الظروف السياسية والأمنية المعقدة التي يشهدها لبنان بعد معركة "طوفان الأقصى"، ومشاركته كجبهة إسناد لأهل غزة، بالإضافة إلى التحديات المالية الناجمة عن الحصار المالي المستمر على "الأونروا"، أعلنت الوكالة عن بدء العام الدراسي الجديد في مدارسها في لبنان لعام 2025-2026، في 2025/10/6. وقد أثارت هذه الخطوة تساؤلات حول سبب تأجيل انطلاق العام الدراسي لمدة شهر عن المعتاد. ومع افتتاح المدارس، ظهرت العديد من المشاكل التالية:

- اكتظاظ الصفوف ونقص المعلمين في بعض مدارس الوكالة، واعتماد نظام الدفعتين في بعضها الآخر، مما يزيد الضغط على العمليّة التعليمية ويؤثر سلبًا على جودة التعليم. فقد كان قرار الأونروا بأن يكون سقف عدد الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة حتى 50 طالبًا، في حين أن السقف المعتمد لدى وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان 37 طالبًا.
- إلغاء بعض المدارس، ودمج بعضها، وعدم مراعاة المراحل التأسيسية في الحلقات التعليمية الأولى والثانية من التعليم الأساسي (مدرسة فلسطين والقسطل نموذجًا).
- عدم قيام مسؤولي "الأونروا" الإداريين، وبشكل خاص التربويين، بأخذ التحذيرات التي أطلقتها المنظمات الشبابية والطلابية الفلسطينية على محمل الجد، بشأن تراجع العملية التربوية برمتها بعيدًا عن أيّ إهمال أو تقصير، ولم يبادروا إلى طرح استراتيجيات سياسية تنهض بالواقع التعليمي للطلبة الفلسطينيين، ومن أهم هذه الظواهر:
  1. تفشي الأمية في القراءة والكتابة في مرحلة التعليم الأساسي، ولا سيما بعد إلغاء برنامج الدعم الدراسي Remedial منذ أربع سنوات.
  2. تقديم تعليم كمي وليس نوعي للطلاب، والذي برز بشكل واضح بتراجع مستوى التعليم في مدارس الأونروا في مرحلة التعليم المتوسط.
  3. زيادة التسرب المدرسي، والذي تجاوز نسبة 10% سنويًا في مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط.
  4. احتساب نسبة 20% من علامات الطالب على الحضور والأنشطة اللاصفية، وانعكس هذا الأمر على آلية الترفيع الآلي للطلاب، وعلى نتائجهم الفعلية في الامتحانات الرسمية.
- النقص الواضح في الكتب المدرسية والقرطاسية وما له من تأثير على سير العملية التعليمية بانتظام.

- تحويل المعلمين ذوي الخبرات الطويلة إلى مهام إدارية، مما أثّر سلبًا على جودة التعليم والتركيز على النتائج المرجوة للطلاب.

أما على الصعيد التعليم المهني والتقني في مركز سبلين:

فقد قامت وكالة الأونروا بإقفال بعض الأقسام الحيوية في مركز سبلين للتدريب المهني والتقني بفرعيه جنوب لبنان (إقليم الخروب)، والشمال (مخيم نهر البارد)، كقسم التمديدات الصحية، والنجارة، والصفائح المعدنية، والميكانيك العام، بدعوى العجز في التمويل. وذلك على الرغم من أن المركز يُعدّ من الصروح التعليمية الذي يلجأ إليه المئات من الطلاب والطالبات الفلسطينيين في لبنان، والذين لا تُمكنهم ظروفهم الاقتصادية والمالية من استكمال تعليمهم الجامعي؛ وبشكل خاص بعدما حصل المركز على مرسوم من وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان باعتباره مركز للتعليم المهني والتقني في حزيران/ يونيو 2014[10].

وشهدت السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في اهتمام الأونروا بتطوير التعليم المهني والتقني، بما في ذلك في المركز بشكل عام. تمثل ذلك في تجميد العديد من الوظائف الأساسية مثل وظيفة كبير المدربين، ورؤساء الأقسام، إضافة إلى الوظائف المتعلقة بالمنامات والمطعم، فضلًا عن البرامج اللامنهجية والرياضية. كذلك شمل هذا التراجع تقليصًا في عدد النظار والمشرفين، بالإضافة إلى نقص حاد في عدد الباصات المتوفرة، حيث أصبحت بعضها قديمة للغاية، مما أدى إلى عجز واضح في عدد السائقين.

2. على صعيد الخدمات الصحية:

يشهد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان تراجعًا في خدمات الأونروا في القطاع الصحي، فهناك:

- النقص الواضح في الأدوية المزمنة والتي تحمل العلامة التجارية الأصلية (origin brand)، واستخدام الدواء العام (Generic Drug)، وعدم ملائمة بعضها للكثير من المرضى، بدعوى تأخر سفن الشحن في البحر الأحمر.
- اعتماد الأونروا للدولار المصرفي تغطية الاستشفاء بدل سعر الدولار الرسمي في الدولة اللبنانية بـ 15 ألف ليرة لبنانية سابقًا، مع المستشفيات الخاصة والحكومية والهلال الأحمر الفلسطيني.

[10] بعد حصول المركز على مرسوم من وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان باعتباره مركزًا للتعليم المهني والتقني، اللجنة اللبنانية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حزيران/ يونيو 2014، تمّ الاسترجاع من https://refugeesps.net/p/25615

وهذا جعل فرق فاتورة الاستشفاء على سعر الدولار المصرفي تصل إلى عشرات الملايين من الليرات اللبنانية، ويعجز الكثير من اللاجئين الفلسطينيين عن سدادها.

- تحديد سقف مالي لأدوية السرطان بـ16 ألف دولار للمريض الواحد سنويًا، وهذه المبالغ لا تكفي لاستكمال جرعات علاج معظم المرضى بسبب رفع الدعم المالي الرسمي عنها، وارتفاع أسعارها بشكل كبير تفوق قدرة المريض على تأمينها.
- تغطية المستلزمات الطبية للعميات من المستوى الثاني بواقع 50% فقط، على أن لا يتعدى مبلغ التغطية سقف 500 دولار فقط.
- تغطية تكلفة المستلزمات الطبية لعمليات المستوى الثالث بسقف 3 آلاف دولار مهما وصلت التكلفة لها.
- عدم تغطية صور الرنين المغناطيسي للعظام والظهر والأطراف.
- تغطية 60% من نفقات الصورة النووية للمرضى مرة واحدة سنويًا فقط
- تغطية الحالات الطارئة في المستشفيات بسقف 15 دولار فقط في قسم الطوارئ، ويتحمل المريض باقي التكلفة، والتي قد تصل إلى 100 دولار في الكثير من الأحيان (ملاحظة: هذه الخدمة غير متوفرة في جميع المستشفيات).
- تغطية فقط 30% من أسعار الأدوية غير المدرجة أو معتمدة من منظمة الصحة العالمية أو وزارة الصحة اللبنانية التي يشترط الأطباء استخدامها لعلاج الكثير من الحالات الصعبة، وتبرير الأونروا أن هذه الأدوية غير مدرجة بلوائحها كمنظمة دولية.
- تقادم آلات التصوير الشعاعي في معظم مراكز الأونروا، وكثرة أعطالها، وتوقفها عن العمل لأشهر أحيانًا.
- النقص الواضح في الكثير من التحاليل المخبرية في معظم العيادات التابعة للأونروا، وعدم تغطية تكاليفها في المختبرات الخاصة والمستشفيات.
- وقف التحويلات إلى المستشفيات للعمليات التي تصنفها الأونروا بأنها باردة؛ كالمياه الزرقاء، والجيوب الأنفية، ومثيلاتها من الأمراض الأخرى من بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2025 حتى نهاية العام 2025، بدعوى أنها عمليات غير منقذة للحياة.
- عدم تغطية العمليات المعقدة والخطيرة في مستشفيات الجامعة الأمريكية وأوتيل ديو إلا بعد إحضار نفي من ثلاثة مستشفيات متعاقدة معها الأونروا يفيد بعدم إمكانية إجرائها في تلك

المستشفيات، وبالرغم من ذلك قد تغطي الأونروا منها ما نسبته 12% من تكلفتها، ومن الصناديق فقط.

- الغموض الكبير في عقود الأونروا مع المستشفيات من حيث حقوق المريض والتزاماته، وترفض الأونروا استصدار كتيبات توضيحية للخدمات وحقوق والتزامات المريض.

3. تقادم البنى التحتية في المخيمات الفلسطينية:

تعاني البنى التحتية في معظم المخيمات من الكثير من المشاكل وذلك للأسباب التالية:

- تعاني معظم مساكن المخيمات من ضعف البنية التحتية، وعدم التزامها بالشروط الهندسية للبناء.
- اكتظاظ المساكن، وضيق مساحات جميع المخيمات، وغياب التهوية، وارتفاع نسبة الرطوبة، وتسرّب مياه الأمطار في الكثير من المنازل.
- تداخل شبكات الكهرباء والمياه وتقادمها، والانقطاعات الدائمة للكهرباء، ولا سيما في مخيمي برج البراجنة وشاتيلا.
- النقص الكبير في مياه الشرب، ولا سيما مخيمات برج البراجنة، وشاتيلا، ونهر البارد، والجليل.
- إيقاف إدارة الأونروا لبرنامج ترميم المنازل وتأهيلها، والتي تحتاج إلى إعادة تأهيل منذ العام 2023.
- هناك ما يزيد على 6,500 وحدة سكنية بحاجة إلى إعادة إعمار وترميم، وازدادت أعدادها بعد الحرب على لبنان في سنة 2024، بسبب تعرضها لاهتزازات جدار صوت المتكررة من الطائرات الحربية الإسرائيلية، ومن قصف للمناطق المجاورة للمخيمات، وكان آخرها انهيار منزل لعائلة أبو طاقة في مخيم برج البراجنة في 2026/1/14[11].
- تقادم شبكات الصرف الصحي في معظم المخيمات، وعدم قدرتها على تصريف مياه الأمطار والفضلات، نتيجة الزيادة الديمغرافية في المخيمات، مما يتسبب في انسدادها أو طوفانها في فصل الشتاء، كمخيم برج البراجنة – جورة التراشحة، ومخيم شاتيلا، ودخول الصرف الصحي والفضلات أحيانًا إلى المنازل.

[11] انهيار منزل يسلّط الضوء على أزمة الأبنية المتهالكة في مخيم برج البراجنة، الأربعاء 14 يناير 2026، https://h1.nu/1kk2C

- استكمال تنفيذ بعض المنشآت الرياضية المسقوفة، وصيانة وتأهيل بعض الأقسام المهنية وشبكات الصرف الصحي ومواقف الباصات والآليات في مركز سبلين بملايين الدولارات، بالرغم من أولوية المنازل المهددة بالسقوط في المخيمات[12].
- القيام بتوسعة مدارس مخيم البداوي بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية، ولا سيما مدرسة كوكب والبطوف، بواقع 15 غرفة صفية، وذلك بهدف إلغاء نظام الفترتين في المخيم، فضلًا عن ترميم مدرستي التركيب (جنين ونهر الأردن). هذا الواقع سيؤدي إلى اكتظاظ المدارس والتي تعاني أصلًا من نقص واضح في الملاعب الآمنة للطلاب، ولا سيما في المراحل الابتدائية، حيث يتمّ بناء ملاعب مسقوفة على سطوح هذه المدارس للتغلب على هذه المشكلة.
- البدء بتنظيم شبكات المياه والكهرباء في مخيم برج البراجنة بعد سقوط العشرات من الضحايا بسبب الصعقات الكهربائية بين الحين والآخر.
- عدم تشغيل محطة تحلية المياه في مخيم برج البراجنة، والتي تم إنشاؤها في العام 2014 بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، والتبرير النقص في الطاقة الكهربائية[13].
- المماطلة والتسويف في إنشاء السد البحري لحماية نحو 100 منزل من أمواج البحر العاتية خلال فصل الشتاء، واستكمال مشروع الصرف الصحي في مخيم الرشيدية.

4. تراجع برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية:

في ظلّ الغلاء الفاحش للأسعار والتضخم المالي الذي يعاني منه لبنان منذ العام 2019، والذي ينعكس بشكل مضاعف على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبدلًا من أن تعمل الأونروا على زيادة عدد المستفيدين من برنامج الإغاثة، وتحسين التقديمات المالية فيه لتشمل أكبر شريحة من اللاجئين الفلسطينيين فقد جمدت أي زيادة بعدد المستفيدين من البرنامج واعتمدت الآلية التالية خلال العام 2025:

- يقدر عدد المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية أو ما يطلق عليهم فئات العسر الشديد بـ 61,700 فردًا فقط.

[12] موقع وكالة الأونروا، الوكالة الفرنسية للتنمية والأونروا تُجريان تحسينات على المدارس والبنية التحتية للاجئي فلسطين في لبنان، 2025/5/27. للمزيد انظر: https://2h.ae/EbgNQ

[13] موقع وكالة الأونروا، افتتاح معمل معالجة وتحلية المياه الجديد في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين 2014/11/28. للمزيد انظر: https://2h.ae/hPuXe

- تقدم الأونروا فقط مساعدات مالية بواقع 50 دولارًا كل ثلاثة أشهر فقط، أي بواقع 16.6 دولار شهريًا للفرد الواحد.
- قد يضاف بعض المستفيدين الجدد مكان الأشخاص الذين توفوا أو هاجروا فقط، وهذه أعداد محدودة جدًا.
- جُمّدت هذه المساعدات من قبل الأونروا منذ تموز/ يوليو 2025 حتى يومنا هذا.
- أوقفت الأونروا المساعدات المالية الطارئة لفئة المسنين، والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.
- خفّضت التقديمات المالية للاجئين الفلسطينيين من سوريا، ولا سيما بدل الإيواء والطعام والملبس، ما نسبته 50%، بالرغم من اعتماد هذه الشريحة من اللاجئين الفلسطينيين بشكل كلي على هذه المساعدات لدفع إيجارات المنازل، وتغطية بعض المصاريف اليومية. وقد أصبحت هذه المبالغ غير كافية، وتكثر الاحتجاجات اليومية بهذا الخصوص أمام مكاتب الأونروا رفضًا لهذا التقليص.
- هناك توجه مستقبلي لدى الأونروا بإقفال برنامج الشؤون الاجتماعية Relief for hardship cases، وصرف موظفيه من العمل، أو إنهاء خدماتهم، بدعوى النقص في التمويل.

تشير بعض المسوحات الاقتصادية الاجتماعية، التي نفذتها العديد من مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني مؤخرًا، أن نسبة الفقر والبطالة وسط اللاجئين الفلسطينيين تعدت 80%، وأن ما نسبته 12% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعتمدون على الحوالات والمساعدات الخارجية التي تصلهم من ذويهم في الاغتراب، وأن 3% يعتمدون على مساعدات إغاثية من منظمات دولية ومؤسسات مجتمع المدني، وأن 30% يعتمدون على أعمال يومية غير منتظمة، بينما يعتمد ما نسبته 22% على مساعدات مالية من الأونروا مرة كل ثلاثة أشهر بواقع 16 دولار شهريًا للفرد الواحد، وقد أوجدت هذه الأوضاع مستويات خطرة من انعدام الأمن الغذائي والركود الاقتصادي في الوسط الفلسطيني، وفي داخل المخيمات.

فوكالة الأونروا، كما تُعرف نفسها، هي "شريان حياة للاجئي فلسطين في لبنان، والوكالة ملتزمة التزامًا تامًا بالحفاظ على دورها الإنساني وخدماتها الأساسية في لبنان، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الأخرى، حيث إنها الجهة الوحيدة التي توفر هذه الخدمات للاجئي فلسطين في لبنان. ويظل الحفاظ على دور الوكالة أمرا حيويا لضمان حماية لاجئي فلسطين وحقوقهم وكرامتهم، والتزام الأونروا بتقديم الخدمات لهم، بما في ذلك هنا في لبنان، ثابت لا يتغير"[14].

[14] صفحة أخبار وكالة الأونروا على الفيسبوك، 2025/12/11. للمزيد انظر: https://2u.pw/up28R

5. برنامج التوظيف في الأونروا خلال العام 2025:

شهد العام 2025 تراجعًا واضحًا في إعلان الأونروا لحاجاتها لموظفين لجميع قطاعاتها، ولا سيما في قطاع التعليم، حيث ملأت الأونروا الشواغر لديها في قطاع التعليم من خلال الاستفادة من الفائض منهم بعد تطبيق سياسة زيادة عدد الطلاب في الغرف الصفية، ودمج الصفوف والمدارس، وبعد ذلك عملت على استكمال الشواغر من خلال المياومين فقط، والذي لا يُلزم الأونروا بأي التزامات تجاه هذه الشريحة من العاملين سوى إيجارهم اليومي دون أي استفادة من برنامج التعويض أو التوفير، وحتى التأمين الصحي الذي ينطبق على الموظفين المثبتين سواء بنظام العقد السنوي أم عقد fixed term contract.

وبرز توجه لدى إدارة الأونروا في لبنان مؤخرًا لتحويل الكثير من العقود إلى عقود سنوية كي يمنح الإدارة بسهولة إنهاء العقد أو توقيف الموظف عن العمل دون أي تبعات قانونية أو مالية.

وفي العادة يتمّ الإعلان عن الوظائف الشاغرة من خلال نظام التوظيف الخاص بالأونروا، ومن خلال نظام الإنترانت الخاص بالأونروا. يتمّ أيضًا الإعلان عن الشواغر للوظائف المحلية في الصحافة المحلية في كل من ميادين عمل الأونروا الخمس.

وتتضمن عملية التوظيف أو الإعلان عن الحاجة إلى موظفين للخطوات التالية:

- نشر إعلان الشواغر.
- تدقيق الطلبات ووضع قائمة مصغرة.
- إجراء المقابلة (هاتفيًا، أو شخصيًا، أو الخضوع للامتحان)
- إصدار توصية لجنة المقابلة
- إدراج الفائزين على قوائم الروستر لمدة سنة أو ثلاث سنوات، وملئ الشواغر منهم حسب الحاجة.

وقد تستغرق هذه العملية من شهرين إلى ثلاثة أشهر، وقد تنتهي صلاحية هذا الروستر دون أن يستفيد المتقدم للوظيفة بأي فرصة عمل.

وبسبب أزمات الأونروا المتلاحقة فقد لجأت خلال الأعوام الأخيرة إلى تجميد وإلغاء الكثير من الوظائف في شتى القطاعات، وعدم ملئ الشواغر منها، ويبرز هذا واضحًا في قطاع خدمات الصحة البيئية حيث لا يتمّ تعيين عاملين جدد مكان الذين تقاعدوا، بل يتمّ الاستعانة بعمال من خلال برنامج العمل مقابل المال لمدة شهرين، حيث يتمّ استبدالهم بآخرين، وحتى أذنة المدارس والعيادات فيتمّ

الاستعانة بنفس البرنامج لملء الشواغر، وهذا الأمر له انعكاسات سلبية على فرص الأفراد بالتوظيف والأمان الوظيفي.

ويؤخذ على نظام التوظيف في الأونروا تعيين عدد لا بأس به من المستشارين المساعدين للمديرة العامة للأونروا في لبنان، وبمرتبات عالية، دون حاجة فعلية لهكذا وظائف.

وأعلنت وكالة الأونروا عن فرص عمل مؤقتة ضمن برنامج "المال مقابل العمل" لعام 2026/2025 في لبنان، تستهدف اللاجئين الفلسطينيين العاطلين عن العمل، وبشكل خاص الشباب (18-30 عامًا في لبنان) والفئات العمرية حتى 55 عامًا في بعض المشاريع، بعوائد مالية يومية (تقارب 15 دولارًا في لبنان) أو شهرية، مع ضرورة التقديم عبر روابط KoboToolbox الرسمية.

تفاصيل إعلانات العمل مقابل المال: الفئات المستهدفة في لبنان (مكون الشباب 2025-2026): تستهدف الشباب والشابات اللاجئين (18-30 سنة)، مدة العمل 40 يومًا، عائد يومي 15 دولار أمريكي[15].

6. مخيم نهر البارد:

ما يزال نحو 600 عائلة من مخيم نهر البارد تعيش خارج منازلها في بيوت مستأجرة، إذ أنجزت الأونروا حتى الآن منذ البدء بإعادة إعمار مخيم نهر البارد منذ العام 2009 نحو 60 بلوكًا من أصل 65 بلوكًا، والتي عاد إليها 4,300 عائلة من أصل 4,900 عائلة حتى يومنا هذا.

وحسب إعلانات الأونروا فإنها تسعى للحصول على التمويل من الدول المانحة لاستكمال بناء البلوكات الخمسة المتبقية، والتي تحول دونها عقبات أهمها:

1. أن المنطقة المتبقية للإعمار ليست منطقة منبسطة أو مستوية، وتحتاج إلى حوائط داعمة مكلفة من حيث التكاليف والتنفيذ.
2. مشاكل الآثار والبطء في عمليات البحث عنها، وتعقيدات مديرية الآثار اللبنانية في تسهيل عملية الطمر للتربة وتجهيزها للإعمار.
3. الحصول على الموافقات من الجهات الرسمية، ولا سيما مديرية التخطيط المدني، والشركة الهندسية الاستشارية (خطيب وعلمي)، فضلًا عن البيروقراطية في الإجراءات الإدارية.

[15] موقع بوابة الخدمات الرقمية في الأونروا، إعلان وظائف طارئة – مشروع المال مقابل العمل، 2025/6/4، للمزيد انظر: https://eservices.unrwa.org/Article/ViewArticle?Slug=emergency-jobs-announcement40

4. أن بنك التنمية الألماني هو الجهة الوحيدة التي ما يزال يقدم بعض الدعم المالي غير المنتظم بهذا الخصوص.

7. الأونروا والحيادية و انعكاسها على موظفي الأونروا:

منذ توقيع الأونروا اتفاقية الإطار مع الولايات المتحدة في العام 2021، أعلنت الإدارة الأمريكية انحيازها للاحتلال الإسرائيلي في تعاطيها مع الوكالة، حيث فرضت قيودًا وشروطًا معقدة على الأونروا للحصول على التمويل. وقد استغلت الإدارة الأمريكية العجز المالي المتراكم للأونروا لفرض اشتراطات مجحفة، تجاوزت فيها جميع الأعراف، والقوانين، والمواثيق الدولية الخاصة بالتعامل مع المؤسسات الدولية.

فقد اشترطت اتفاقية الإطار حياد الموظفين العاملين في الوكالة، وحياد مراكزها، وعدم استخدامها لأغراض سياسية، واشترطت تعديل برامج التعليم بطريقة تتماشى مع ما يسمى "نبذ العنف"، ونشر "ثقافة السلام وقبول الآخر"، فضلًا عن الالتزام بالمصطلحات والتسميات الجديدة للمدن الفلسطينية قبل عام 1948 وبالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد برز تأثير هذه الاتفاقية من خلال الضغوط التي مورست على الأونروا، خصوصًا فيما يتعلق بالمزاعم "الإسرائيلية" بمشاركة موظفين من الأونروا في عملية "طوفان الأقصى". فقد تمّ إجبار الأونروا على اتخاذ قرار بفصل هؤلاء الموظفين وطردهم، دون إعطائها فرصة للتحقق من هذه المزاعم، أو وجود أي دليل يثبت علاقتهم بحركة حماس، أو مشاركتهم في أعمال عسكرية. كذلك بادرت العديد من الدول بتجميد تمويلها للأونروا بناءً على هذه المزاعم، مما زاد من تعقيد الوضع المالي والإنساني للأونروا.

قد اضطر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بناءً على هذه المزاعم والاتهامات، إلى تشكيل لجنة مستقلة لمراجعة العمليات الداخلية والمبادئ التوجيهية للوكالة، ومدى التزام الأونروا بمبدأ الحياد. وقد تمّ العمل مع عدة منظمات بحثية متخصصة، بما في ذلك معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (السويد)، ومعهد كري ميشيلسن (النرويج)، والمعهد الدانماركي لحقوق الإنسان.

تزامن عمل هذه اللجنة المستقلة مع التحقيق الداخلي الذي أطلقته الأمم المتحدة بخصوص الادعاءات المتعلقة بتورط بعض موظفي الأونروا في غزة في الهجمات التي وقعت في 2023/10/7 ضدّ "إسرائيل". وقد قام بهذا التحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة(OIOS)[16].

[16] موقع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. للمزيد انظر: https://oios.un.org/ar

واجه موظفو الأونروا من اللاجئين الفلسطينيين بعض القيود والضغوط المتعلقة باستخدام مصطلحات وطنية مرتبطة بقضية اللاجئين وحقّ العودة. كذلك تمّ مراقبة تعليقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، في سياق احترام السياسات الداخلية للوكالة. وصل الأمر إلى توقف بعض الموظفين عن العمل دون مرتب لفترات قد تمتد إلى تسعة أشهر، وذلك على ذمة التحقيق بناءً على مزاعم وردت بحقّهم. وما تزال هذه الإجراءات سارية حتى الوقت الراهن.

كيف تمّ تطبيق مبدأ الحيادية من قبل المديرة العامة للأونروا في لبنان دوروثي كلاوس في التعامل مع التحديات المتعلقة بالموظفين والأنشطة داخل الوكالة؟

تعاطت المديرة العامة للأونروا في لبنان دوروثي كلاوس بحذر شديد مع مزاعم تتعلق بانتهاك مبدأ الحيادية من قبل بعض الموظفين في الوكالة. كان ذلك مبررًا بضرورة الحفاظ على حيادية الأونروا وضمان استمرار تمويلها من الدول المانحة. إذ تمّ الإشارة إلى أن هذه المراجعات تتضمن مزاعم يتمّ تقديمها من خلال منظمات مثل "يو أن ووتش UN Watch" حول خرق الحيادية من قبل بعض موظفي الأونروا.

كذلك تابعت المديرة العامة الإجراءات ضدّ بعض الموظفين الآخرين، بما في ذلك المدراء والأساتذة الذين تمّ اتهامهم بخرق مبدأ الحيادية، وأوقفتهم عن العمل بالتنسيق مع المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني. على سبيل المثال، تمّ تجميد عمل الأستاذ فتح شريف، مدير ثانوية دير ياسين، بالإضافة إلى توقيف خمسة مدرسين آخرين عن العمل.

8. توصيات لعمل الأونروا:

أ. توصيات عامة:

- وضع خطة طوارئ متعددة السنوات (2025–2028) تضمن استمرارية الحدّ الأدنى من الخدمات الأساسية بعيدًا عن منطق المعالجة السنوية للأزمة المالية.
- تعزيز الشفافية عبر نشر موازنات تفصيلية قطاعية (التعليم، والصحة، والبنى التحتية، والإغاثة)، توضح أولويات الصرف وأسباب التقليص.
- تحييد الخدمات الإنسانية الأساسية عن التجاذبات السياسية، وحملات التضليل عبر استراتيجية تواصل دولية نشطة.

ب. في قطاع التعليم:

- إعادة خفض عدد الطلاب في الصفوف بما يتوافق مع المعايير التربوية المعتمدة في لبنان.

- إعادة تفعيل برنامج الدعم الدراسي (Remedial) بشكل عاجل لمعالجة الأميّة والتراجع التعليمي.
- وقف سياسة دمج المدارس والحلقات التأسيسية في المناطق المكتظة إلى حين تأمين بدائل تربوية مناسبة.
- مراجعة آلية احتساب العلامات المرتبطة بالحضور والأنشطة بما لا يضر بمصداقية التقييم الأكاديمي.
- إعادة فتح الأقسام المهنية المغلقة في مركز سبلين لما لها من دور مباشر في الحدّ من البطالة.

ج. في القطاع الصحي:

- تأمين استدامة توفير الأدوية المزمنة بنوعيات مناسبة، ومراعاة الحالات التي لا تستجيب للأدوية البديلة.
- إعادة النظر بسقف تغطية الاستشفاء، وربطه بسعر صرف واقعي يحدّ من الفاتورة المتراكمة على المرضى.
- رفع سقف تغطية أدوية السرطان والأمراض المزمنة بما يتناسب مع الأسعار الفعلية.
- توسيع تغطية الفحوصات التشخيصية (MRI، وتحاليل مخبرية، وصور نووية) وفق الحاجة الطبية لا القيود المالية.
- تحديث الأجهزة الطبية، وتقليل الأعطال، عبر خطط صيانة وتمويل مخصصة.
- إصدار دليل رسمي واضح يشرح حقوق المرضى والتزاماتهم وآليات التغطية.

د. في البنى التحتية للمخيمات:

- إعطاء أولوية مطلقة لترميم المنازل المهددة بالانهيار قبل تنفيذ مشاريع إنشائية غير ملحّة.
- إعادة إطلاق برنامج ترميم المنازل وتأهيلها المتوقف منذ 2023.
- إعادة تشغيل محطة تحلية المياه في مخيم برج البراجنة، وتأمين مصدر طاقة مستدام لها.
- تطوير شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء بما يتناسب مع الزيادة السكانية.
- اعتماد معايير السلامة العامة في مشاريع التوسعة المدرسية والمرافق العامة.

هـ. في الإغاثة والشؤون الاجتماعية:

- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية بما يتناسب مع نسب الفقر المرتفعة.

- رفع قيمة المساعدات النقدية، وربطها بمؤشرات التضخم وغلاء المعيشة.
- استئناف المساعدات المجمدة فورًا وضمان انتظامها الزمني.
- وقف التوجه نحو إلغاء برنامج الشؤون الاجتماعية نظرًا لدوره الحيوي في منع الانهيار المعيشي.
- إيلاء اهتمام خاص لفئات المسنين، ذوي الإعاقة، والأطفال.

و. في التوظيف:

- الحدّ من الاعتماد المفرط على عقود المياومة والعمل مقابل المال كبديل عن التوظيف المستقر.
- حماية الأمن الوظيفي، ومنع التحول التعسفي إلى العقود السنوية قصيرة الأمد.
- مراجعة سياسة تعيين المستشارين ذوي الكلفة العالية مقابل نقص الكوادر الميدانية.
- تسريع إجراءات التوظيف، وضمان الاستفادة الفعلية من قوائم الروستر.

ز. مخيم نهر البارد:

- وضع جدول زمني ملزم لاستكمال إعادة الإعمار للبلوكات المتبقية، واستكمال صيانة المباني المهدمة في المخيم الجديد وترميمها.
- ضمان انتظام وكفاية بدل الإيجار للعائلات التي لم تعد إلى منازلها.
- معالجة ملف التعويضات غير المنجزة (السيارات، والممتلكات...).
- تحسين شبكات المياه والكهرباء بشكل جذري في المخيم القديم والجديد.

ح. لاجئو فلسطين من سوريا في لبنان:

- ضمان استمرارية المساعدات النقدية وعدم تقليصها في ظلّ هشاشتهم الاقتصادية.
- تعزيز التنسيق مع السلطات اللبنانية لتسهيل الإقامات والتسجيل التعليمي في المدارس والمعاهد والجامعات واستصدار الشهادات الرسمية لهم.
- إدماج هذه الفئة من اللاجئين الفلسطينيين ضمن خطط حماية اجتماعية طويلة الأمد.

رابعًا: واقع المرأة الفلسطينية في لبنان خلال عام 2025:

لم يكن عام 2025 عامًا عاديًا بالنسبة للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، بل شكّل امتدادًا مركّبًا لمسار طويل من الإقصاء والحرمان بدأ منذ نكبة عام 1948، وأخذ اليوم صورًا أكثر تعقيدًا على المستويات القانونية والاجتماعية والإنسانية. فإذا كانت المرأة الفلسطينية، والتي تشكل قد واجهت تاريخيًا التهجير وفقدان المأوى والسند، فإنها تواجه اليوم أشكالًا أخرى من التهجير غير المرئي، تتمثل في الإقصاء من الحقوق، والتقييد البنيوي لفرص العمل، وتراجع الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما يمس كرامتها الإنسانية وحقوقها الأساسية.

تشكل الإناث نحو **49.6%** من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فعليًا في لبنان (وفقًا لتحديثات السجلات الميدانية)، وتشكل نسبة الأسر التي تعيلها نساء نحو **18.5%**، وهي نسبة مرتفعة، وتعكس غياب المعيل، في ظلّ الأزمة الاقتصادية اللبنانية، وتقليص خدمات الأونروا، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على فلسطين ولبنان، فقد تحملت النساء الفلسطينيات أعباء مضاعفة، سواء باعتبارهن معيلات للأسر، أم مقدمات للرعاية، أم ضحايا مباشرة للسياسات التمييزية والهشاشة الاجتماعية.

1. الحقوق الاقتصادية والمهنية - تمييز بنيوي يفاقم تأنيث الفقر:

استمر عام 2025 في تكريس القيود المفروضة على حقّ اللاجئات الفلسطينيات في العمل، بما عمّق التهميش الاقتصادي للنساء، وأثر على استقرار الأسرة الفلسطينية. وبالرغم من التفوق الدراسي، تعاني المرأة الفلسطينية من بطالة مركبة؛ إذ تصل نسبة البطالة بين النساء الفلسطينيات في لبنان إلى نحو 70% إلى 75%، وما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي متدنية نتيجة القيود القانونية اللبنانية التي تمنع الفلسطينيين من ممارسة مهن حرة، مما يحصر عمل النساء في قطاعات: التعليم والصحة (ضمن مؤسسات الأونروا والمنظمات الدولية)، والأعمال اليدوية والمنزلية غير المنظمة، أو بعض المؤسسات والجمعيات.

أ. أزمة الممرضات الفلسطينيات وحقّ العمل:

شكّل التضييق على عمل الممرضات الفلسطينيات، ومنع الانتساب النقابي أو تقييد الممارسة المهنية، نموذجًا صارخًا للتمييز الذي استهدف النساء الفلسطينيات المتخصصات، وأدى إلى:

- تقويض الحقّ في العمل اللائق.

- دفع الكفاءات النسائية إلى العمل غير النظامي.
- زيادة هشاشة العاملات، وحرمانهن من الضمانات الاجتماعية، والحماية المهنية.

وفي تطور خطير، شهد عام 2025 تشديد القيود على الكوادر التمريضية الفلسطينية، حيث جُرّدت الممرضة الفلسطينية من حقّها في ممارسة مهنتها "قانونيًا"، ومنعت من الانتساب للنقابة. هذا القرار حوّل سنوات الدراسة والسهر إلى رماد، وأجبر الكفاءات النسائية على العمل في "اقتصاد الظلّ"، بلا حماية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من مختلف الأطراف إلا أن المعوقات الأساسية في الحصول على إذن مزاولة المهنة ما تزال قائمة.

ب. استمرار القيود على المهن:

ما تزال القيود المفروضة على مزاولة عشرات المهن تشكل عائقًا هيكليًا أمام النساء الفلسطينيات، وتحرم الطبيبات، والمهندسات، والمحاميات، وغيرهن...، من فرص ممارسة تخصصاتهن، بما ينعكس على الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وعلى التنمية داخل المجتمع اللاجئ.

2. تراجع خدمات الأونروا و انعكاساته على النساء:

شكّل تقليص خدمات وكالة الأونروا خلال 2025 عامل ضغط إضافي على النساء الفلسطينيات، وبشكل خاص في مجالات الحماية والرعاية الاجتماعية.

أبرز المظاهر:

- تراجع برامج الإغاثة والمساعدات النقدية للأسر الأكثر هشاشة.
- محدودية شبكات الأمان الاجتماعي للنساء المعيلات.
- تراجع خدمات الرعاية والدعم المرتبطة بالفئات الأشد ضعفًا.

وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على النساء بوصفهن الحلقة الأكثر تأثرًا بانهيار شبكات الحماية.

3. الحقّ في الصحة - هشاشة مضاعفة للنساء:

واجهت النساء الفلسطينيات تحديات متزايدة في الوصول إلى الرعاية الصحية، لا سيما في ظلّ:

- نقص الأدوية، وخصوصًا للأمراض المزمنة والخطيرة؛

- ارتفاع تكاليف الاستشفاء وفجوات التغطية.
- ضعف خدمات الصحة الإنجابية وصحة المرأة.
- محدودية الوصول إلى خدمات تخصصية داخل المخيمات.

وأدى ذلك إلى لجوء كثير من النساء إلى تأجيل العلاج، أو التخلي عنه، تحت ضغط الظروف الاقتصادية.

4. النساء الفلسطينيات كفاعلات في الصمود المجتمعي:

على الرغم من الهشاشة المتزايدة، واصلت النساء الفلسطينيات أداء أدوار محورية في حماية التماسك الأسري؛ ومبادرات التكافل المجتمعي؛ والعمل الأهلي والحقوقي؛ ودعم الاستجابة الإنسانية داخل المخيمات. ويؤكد ذلك أن النساء لم يكنّ فقط ضحايا للانتهاكات، بل فاعلات في الصمود المجتمعي ومقاومة التفكك الاجتماعي.

خامسًا: و اقع الطفل الفلسطيني في لبنان خلال عام 2025:

الأطفال الفلسطينيون في لبنان يواجهون تحديات كبيرة في مجالات متعددة، مثل الظروف الاقتصادية الصعبة، وصعوبة الوصول إلى التعليم الجيد، والرعاية الصحية خلال عام 2025، من خلال تزايد الضغوط الاقتصادية، أو ازدياد صعوبة حصولهم على حقوقهم الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية... فلبنان يعاني من أزمة اقتصادية خانقة تؤثر على الأطفال الفلسطينيين البالغ عددهم **نحو 76,400 طفل فلسطيني**، حيث تعيش 80% من عائلات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تحت خطّ الفقر، مما يحدّ من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، والوصول إلى الخدمات الأساسية.

1. التحديات التعليمية:

يواجه الأطفال الفلسطينيون في لبنان ضغوطات كبيرة على مسار التعليم بسبب قلة الموارد مما يهدد نحو 37 ألف طالب وطالبة مسجلين في مدارس وكالة الأونروا في نحو 65 مدرسة، حيث تتجلى السياسات التقليصية للأونروا في تراجع جودة التعليم، وهو ما يمكن وصفه بـ"**تآكل الحقّ في التعلم**".

- **الاكتظاظ المدرسي:** تحولت الغرف الصفية إلى بيئات غير صالحة للتعلم مع وصول عدد الطلاب في الصف الواحد إلى مستويات قياسية (تتجاوز أحيانًا 45-50 طالبًا)، مما يلغي إمكانية المتابعة الفردية، ويؤدي إلى تراجع التحصيل العلمي.
- **سلاح الحيادية والنزاعات النقابية:** برزت مؤخرًا سياسة الحيادية كأداة ضغط إدارية أدت إلى شرخ كبير بين الوكالة والمجتمع المحلي، حيث عمدت الوكالة إلى الملاحقات الإدارية والتحقيقات، التي استهدفت موظفين ومعلمين بناءً على انتمائهم الوطني، أو تعبيرهم عن آرائهم؛ عدّها المجتمع الفلسطيني استهدافًا للهوية الوطنية الفلسطينية. مما أسهم في التعطيل القسري، وردود الفعل الاحتجاجية، من اعتصامات، وإغلاق للمكاتب والمدارس من قبل الأطر النقابية والمجتمعية... وبالرغم من مشروعيتها كوسيلة ضغط، أدت في المحصلة إلى ضياع مئات الساعات الدراسية على الطلاب، مما جعل "الحقّ في التعليم" رهينة للنزاع بين الإدارة والموظفين.

2. تقليص الخدمات لوكالة الأونروا:

مثل إعلان وكالة الأونروا خفض ساعات العمل بنسبة 20% اعتبارًا من شباط/ فبراير 2026 تطورًا بالغ الخطورة، كونه لا يقتصر على كونه إجراءً تقنيًا مرتبطًا بأزمة تمويل، بل يحمل انعكاسات مباشرة

على منظومة الحقوق الأساسية للاجئي فلسطين، لا سيما الأطفال واللاجئين في لبنان. وبالرغم من تقديم القرار بوصفه تدبيرًا لتجنب خيارات أكثر قسوة كإغلاق المرافق أو تسريح الموظفين، إلا أن جوهر المسألة يكمن في أن تقليص زمن الخدمة هو عمليًا تقليص للوصول إلى الخدمة نفسها.

يؤدي القرار إلى:

- زيادة الضغط على العيادات والمراكز الصحية المكتظة أصلًا.
- تراجع القدرة على تلبية الاحتياجات الطبية، وبشكل خاص للفئات الأشد هشاشة.
- إرباك العملية التعليمية والخدمات الطلابية المساندة.
- تقليص فعلي لشبكة الأمان الاجتماعي التي يعتمد عليها اللاجئون مما يهدد مستقبل الأطفال؛ الأمر الذي يؤدي الى تسرب مدرسي.
- الأطفال قد يواجهون مزيدًا من التدهور في البيئة التعليمية، والحماية الاجتماعية.
- الفئات الأشد هشاشة ستكون أول المتضررين من أي خفض في الخدمة.

3. ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية:

تعاني المخيمات الفلسطينية في لبنان من تحديات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية، حيث يعاني السكان من نقص حاد في المياه النظيفة والصرف الصحي، مما يشكل تهديدًا خاصًا لصحة الأطفال. ووفقًا لتقارير الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يواجه أكثر من نصف المخيمات الفلسطينية صعوبة في تأمين الحدّ الأدنى من مياه الشرب، مما يزيد من مخاطر انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه مثل الإسهال والتسمم الغذائي. هذه الظروف تؤثر بشكل كبير على صحة الأطفال الفلسطينيين، حيث يزداد خطر الإصابة بالأمراض والعدوى، بسبب غياب الخدمات الأساسية.

سادسًا: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان في العام 2024:

ما يزال نحو 23 ألف من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان يواجهون الكثير من التقليصات التي تقوم بها الأونروا بين الحين والآخر، فقد انعكس نقص التمويل على الخدمات المقدمة لهم، وقد برز ذلك من خلال التسويف الدائم من الأونروا مؤخرًا.

ففي أوائل آب/ أغسطس 2025، أعلنت الأونروا بأن لاجئي فلسطين من سوريا في لبنان سيتلقون مبلغ 120 دولارًا أمريكيًا للعائلة، و50 دولارًا أمريكيًا للشخص.

وأن الوكالة ما تزال تواجه قيودًا مالية صعبة. وهذه التوزيعة تأتي نتيجة لجهود متواصلة تبذلها الأونروا في لبنان لحشد الموارد لدعم المساعدات النقدية للاجئي فلسطين الأكثر حاجة.

ومن المتوقع أن تتناقص المساعدات المالية التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، ولا سيما أنهم في حالة احتجاج مستمرة على أداء إدارة الأونروا تجاههم.

ولا تنتهي معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان لدى الأونروا فقط، بل تعداه الأمر للتواجد القانوني لهم في لبنان.

حيث بدأ الأمن العام اللبناني برفض تجديد إقاماتهم تطبيقًا لسياسة، العودة الطوعية لهم إلى سوريا، وكذلك إضافة الكثير من التعقيدات على منحهم تصاريح الدخول والخروج من وإلى المخيمات من قبل مخابرات الجيش اللبناني، ووقف إدراج أسماء طلابهم لدى وزارة التربية الوطنية اللبنانية، والتي وافقت، وبعد جهود بذلتها الأونروا، لضمان حصول الطلاب من لاجئي فلسطين من سوريا على شهاداتهم واستمرار تعليمهم على إصدار شهادات النجاح لجميع الطلاب الفلسطينيون السوريون، والذين اجتازوا الامتحانات الرسمية لعام 2025، حتى في حال عدم تمكنهم من تقديم إقامات قانونية سارية المفعول.

سابعًا: الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عام 2025:

مخيمات منطقة صور			
اسم المخيم	الحدث	عدد الجرحى	عدد القتلى
مخيم الرشيدية	2025/10/18: إلقاء قنبلة صوتية [17]	لا يوجد	لا يوجد
	2025/10/23: إطلاق قذيفة آر بي جي 7 (B7) في أجواء مخيم الرشيدية[18]	لا يوجد	لا يوجد
	2025/12/16: إطلاق نار خلال إشكال بين عناصر من الأمن الوطني الفلسطيني[19]	لا يوجد	لا يوجد
مخيم البرج الشمالي	2025/10/11: إطلاق نار في أثناء إشكال بين عائلتين[20]	لا يوجد	لا يوجد
مخيم البص	2025/7/31: إطلاق نار في أثناء مداهمة لـ"ريجي"[21]	لا يوجد	لا يوجد
	2025/12/15: إطلاق نار في أثناء إشكال فردي[22]	2	لا يوجد

مخيمات منطقة صيدا			
مخيم عين الحلوة	2025/12/26: إطلاق نار في أثناء محاولة توقيف مطلوب[23]	لا يوجد	لا يوجد
	2026/1/9: إشكال فردي يتطور الى جريمة قتل[24]	لا يوجد	1
	2026/1/22: إطلاق نار وإلقاء قنابل[25]	لا يوجد	لا يوجد
	2026/2/4: إطلاق نار إثر تطور إشكال فردي[26]	1	لا يوجد
	إطلاق نار [27]	2	1
مخيم المية ومية	2025/9/29: إطلاق نار [28]	1	لا يوجد
	2025/3/17: إشكال تطور الى اطلاق نار[29]	1	لا يوجد
	2026/2/18: إشكال عائلي تطور إلى إطلاق نار[30]	2	لا يوجد

[17] موقع لبنان 24، 2025/10/18. للمزيد انظر: https://2h.ae/YrUEf

[18] الوكالة الوطنية للإعلام، 2025/10/23. للمزيد انظر: https://2h.ae/GPPwU

[19] موقع النشرة، 2025/12/16. للمزيد انظر: https://2h.ae/uMPpY

[20] موقع النشرة، 2025/10/11. للمزيد انظر: https://2h.ae/aQMYI

[21] النشرة، 2025/7/31. للمزيد انظر: https://2h.ae/huAEC

[22] موقع لبنان 24، 2025/12/15. لقراءة المزيد: https://2h.ae/eiHwu

[23] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/12/26. لقراءة المزيد: https://refugeesps.net/p/33089

[24] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2026/1/9. للمزيد انظر: https://refugeesps.net/p/33243

[25] موقع هنا لبنان، 2026/1/22. لقراءة المزيد: https://www.thisislebanon.com/lebanon/627460/

[26] الوكالة الوطنية للإعلام، 2026/2/4. للمزيد انظر: https://2h.ae/YnFeO

[27] المركزية، إطلاق نار في مخيم عين الحلوة وسقوط قتيل وجريحين. للمزيد انظر: https://shorturl.at/VQZR8

[28] النشرة، 2025/9/29. للمزيد انظر: https://2h.ae/mTklo

[29] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/3/17. للمزيد انظر: https://refugeesps.net/p/30352

[30] النشرة، 2026/2/18. للمزيد انظر: https://2h.ae/GjnnK

مخيمات منطقة بيروت			
مخيم برج البراجنة	2025/4/23: إشكال عائلي يتطور الى إطلاق نار[31]	لا يوجد	1
	2025/5/27: مقتل شخصين في حادث إطلاق نار[32]	لا يوجد	2
	2025/8/6: اطلاق نار بعد إشكال بين عائلتين[33]	لا يوجد	لا يوجد
	2025/8/26: 4 أحداث اطلاق نار في اليوم نفسه[34]	1	1
	2026/1/1: خلاف يتطور الى إطلاق نار وإلقاء قنبلة [35]	7	لا يوجد
	2026/1/8: إطلاق نار من قبل مجهولين[36]	4	لا يوجد
مخيم شاتيلا	2025/2/2: إطلاق نار متقطع في صبرا[37]	لا يوجد	لا يوجد
	2025/5/19: اشتباكات في مخيم شاتيلا بين تجار مخدرات[38]	3	1
	2025/6/25: إشكال في صبرا وشاتيلا بين عصابات لترويج المخدرات[39]	غير مرصود	غير مرصود

مخيمات منطقة طرابلس			
مخيم البداوي	2025/6/4: إصابة شخصين في إطلاق نار داخل مخيم البداوي[40]	2	لا يوجد
	2025/11/16: إطلاق نار إثر إشكال لم تعرف أسبابه[41]	لا يوجد	لا يوجد
	2025/12/10: إطلاق نار[42]	2	لا يوجد
	2026/2/24: إطلاق نار وإصابة شابة عن طريق الخطأ[43]	1	لا يوجد
	2026/2/24: إطلاق نار وإصابة شخص في بطنه[44]	1	لا يوجد
مخيم نهر البارد	2025/3/26: إطلاق نار[45]	1	لا يوجد
	2025/9/16: إشكال واستخدام آلات حادّة[46]	1	لا يوجد
	2025/12/20: اقتحام مسلح لمدرسة "عمقا"[47]	3	لا يوجد

[31] صفحة قناة العربية-لبنان على الفيسبوك، 2025/4/23. لقراءة المزيد: https://2h.ae/JeOUN

[32] موقع مخيم الراشيدية، 2025/5/27. للمزيد انظر: https://racamp.net/archives/5342

[33] موقع النشرة، 2025/8/6. للمزيد انظر: https://www.elnashra.com/news/show/1736037/%7B%7Burl%7D%7D

[34] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/8/27. للمزيد انظر: https://refugeesps.net/p/31810

[35] موقع ليبانون ديبايت، 2026/1/1. لقراءة المزيد: https://2h.ae/lrCTi

[36] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2026/1/8. لقراءة المزيد: https://refugeesps.net/p/33233

[37] موقع النشرة، 2025/2/2. للمزيد انظر: https://2h.ae/VyhMz

[38] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/5/19. لقراءة المزيد: https://refugeesps.net/p/30920

[39] الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2025/6/29. للمزيد انظر: https://2h.ae/xSOwW

[40] موقع بيروت 24، 2025/6/4. للمزيد انظر: hhttps://2h.ae/STGhF

[41] موقع مخيمات لبنان بوست، 2025/11/16. للمزيد انظر: https://campspost.com/2025/11/16/45698/

[42] وكالة أخبار اليوم، 2025/12/10. للمزيد انظر: https://2h.ae/NejKh

[43] النشرة، 2026/2/24. للمزيد انظر: https://2h.ae/dClJG

[44] صحيفة النهار، 2026/2/25. للمزيد انظر: https://annah.ar/280519

[45] صفحة إعلاميو الميناء على الفيسبوك، 2025/3/26. للمزيد انظر: https://2h.ae/gyYys

[46] صحيفة النهار، 2025/9/16. للمزيد انظر: https://annah.ar/244443

[47] بوابة اللاجئين الفلسطينيين،2025/12/20. للمزيد انظر: https://refugeesps.net/p/33014

جدول مقارنة للأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية بين عامي 2024 و2025:

السنة	إطلاق نار وإلقاء قنابل	عدد الجرحى	عدد القتلى
2024	9	7	3
2025	30	35	7
التغير النسبي	%233.33+	%400+	%133.33+

في مقاربةٍ حقوقية لهذه المعطيات، تُظهر الأرقام التي رصدتها المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) تصاعدًا مقلقًا في وتيرة الأحداث الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، سواء من حيث عدد الإشكالات التي قاربت الثلاثين حادثة، أم من حيث ارتفاع حصيلة الضحايا إلى 7 قتلى و35 جريحًا، مقابل تسع إشكالات في عام 2024 أسفرت عن 3 قتلى و7 جرحى.

وفي هذا السياق، تدين مؤسسة (شاهد) جميع أشكال العنف المسلح داخل المخيمات، لما تشكّله من تهديد مباشر لحياة المدنيين وتقويض لأمنهم الاجتماعي. غير أن قراءة هذه الظاهرة لا يمكن فصلها عن الظروف الموضوعية المحيطة باللاجئين، حيث الكثافة السكانية المرتفعة للغاية، وتفاقم معدلات الفقر والبطالة، وانتشار الأزمات الصحية، في ظلّ غياب مرجعية سياسية وأمنية موحّدة قادرة على فرض الاستقرار وضبط النزاعات.

وتُظهر المعطيات أن غالبية هذه الحوادث تندرج في إطار عنف اجتماعي محلي الطابع، يتصل بخلافات فردية أو مجتمعية تتفاقم بفعل الضغوط المعيشية، أكثر مما يعكس ديناميات أمنية منظّمة. وفي المقابل، تُسجّل المؤسسة حضورًا ملموسًا لأشكال من "العقل الجمعي" داخل المخيمات، إلى جانب تعاون بنّاء مع الأجهزة الأمنية اللبنانية، ما أسهم في احتواء العديد من الإشكالات ومنع انزلاقها نحو مستويات أوسع من العنف.

وعلى الرغم من خطورة المؤشرات التصاعدية، فإن مستوى الضحايا يبقى محدودًا نسبيًا قياسًا بحجم التحديات البنيوية والظروف القاسية التي يعيشها اللاجئون، وهو ما يعكس وجود عوامل كابحة داخلية ما تزال تحول دون تحوّل العنف إلى ظاهرة بنيوية مستدامة، الأمر الذي يستدعي تعزيز المقاربات الوقائية القائمة على الحقوق، بدل الاكتفاء بالمعالجات الأمنية الظرفية.

التوصيات:

تؤكد المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) أن هناك جهات عديدة تتحمل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويجب أن تقف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية، وأبرزها: الحكومة اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، وكالة الأونروا، والمجتمع الدولي. وبناء عليه فإننا نوصي بما يلي:

أولًا: توصيات إلى الدولة اللبنانية:

1. مراجعة القيود القانونية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في مجالي العمل والتملّك، بما ينسجم مع الحدّ الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
2. اعتماد معالجة قانونية شاملة لفئة فاقدي الأوراق الثبوتية بدل الاكتفاء بالحلول الإدارية الفردية.
3. إنهاء ممارسات الاحتجاز الإداري بعد انتهاء المحكومية، وضمان احترام الضمانات القانونية.
4. تخفيف الإجراءات الإدارية والرسوم ذات الطابع التمييزي، وتعزيز مبدأ المساواة في المعاملة.
5. تنظيم العلاقة الأمنية مع المخيمات بما يضمن التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان، وبشكل خاص في استخدام القوة.
6. تسهيل إدخال مواد البناء وتحسين شروط إعادة الإعمار داخل المخيمات.
7. ضمان الحقوق الأساسية للاجئي فلسطين من سوريا، خصوصًا في الإقامة والتعليم والتنقل.

ثانيًا: توصيات إلى وكالة الأونروا:

1. استئناف المساعدات النقدية المجمدة، وتوسيع قاعدة المستفيدين بما يتناسب مع ارتفاع نسب الفقر.
2. رفع سقف التغطية الصحية، وتأمين الأدوية الأساسية، وبشكل خاص للأمراض المزمنة والسرطانية.
3. تحسين جودة التعليم عبر خفض الاكتظاظ، وإعادة برامج الدعم التعليمي، ووقف دمج المدارس غير المدروس.
4. إعادة إطلاق برامج ترميم وتأهيل المساكن، ومعالجة أزمات البنية التحتية في المخيمات.

5. اعتماد شفافية أكبر عبر نشر موازنات تفصيلية وخطط متعددة السنوات.
6. وقف التوجه نحو تقليص أو إلغاء برامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية.
7. تعزيز الاستقرار الوظيفي والحدّ من الاعتماد على العقود المؤقتة والمياومة.
8. إدارة ملف الحيادية بما يضمن عدم تحوله إلى أداة تضييق على الموظفين أو المجتمع.

ثالثًا: توصيات إلى الفصائل الفلسطينية:

1. تعزيز التعاون والتفاهم مع الدولة اللبنانية وفق رؤية واضحة ومشتركة لمعالجة ملف السلاح، بما يحفظ الاستقرار الداخلي ويجنّب المخيمات التوترات الأمنية.
2. تعزيز دور القوى الفلسطينية في ضبط الأمن داخل المخيمات ومنع النزاعات المسلحة.
4. تحييد المخيمات عن التجاذبات الإقليمية، والحفاظ على طابعها المدني والإنساني.
5. دعم الوصول إلى حلول مشتركة مع الدولة اللبنانية تقوم على الحقوق مقابل الاستقرار، وليس المقاربة الأمنية فقط.
6. تعزيز العمل الاجتماعي والخدماتي داخل المخيمات، والإسهام في تخفيف الأعباء عن السكان.